الحكومة مسؤولة عن الحوادث الأخيرة في مواقع إنتاج البترول

الجاسر: تطوير القطاع النفطي والاهتمام بالشباب أولوية قصوى

دعا مرشح الدائرة الثالثة باسل الجاسر إلى تطوير القطاع النفطي الذي مازال يعاني من الإهمال الحكومي رغم أنه من أهم مصادر الدخل في البلاد.

وحمل الجاسر في تصريح صحافي الحكومة مسئوولية الحوادث التي حدثت مؤخرا في بعض مواقع إنتاج النفط بسبب عدم إتخاذ الإحتياطات اللازمة لمنع مثل هذه الحوادث بالإضافة إلى سوء الصيانة التي تحدث لمصافي النفط مشيرا إلى أن الأنابيب التي تقوم بنقل النفط من الحقول إلى موانئ التصدير إنتهى عمرها الإفتراضي منذ سنوات طويلة.

وقال الجاسر انه يتوجب على الحكومة استقطاب الشباب الكويتي للعمل في هذا القطاع الهام بالبلاد من خلال فتح المجال لهم بالعمل بعد تدريبهم وإرسالهم في بعثات خارجية للحصول على شهادات عليا ومن ثم الإستفادة منهم في العمل بحقول النفط باعتبارهم أبناء البلد وهم الأحق في إدارته والعمل فيه.

وأكد انه سيبذل جهوده للتغلب على الصعاب الموجودة في هذا القطاع النفطي ودفع الإستثمار في إنتاج المشتقات النفطية لتحقيق الإستفادة المالية للموازنة العامة ولإيجاد المزيد من فرص العمل لاخواننا وابنائنا الكويتيين وكذلك لتنويع مصادر الدخل.

وقال إنه سيعمل على دعم قضايا الشباب الذي يعاني من الإهمال بالرغم من اهتمام سمو أمير البلاد بهذه الشريحة الهامة والذي يطالب دائما بدعمهم والوقوف معهم في مختلف القضايا.

وأضاف أن من ابرز معاناة الشباب في عدم قبولهم في الجامعات والمعاهد وكذلك النقص الشديد في توفير الأندية بالمناطق

باسل الجاسر

■ سأهتم بقضايا المرأة وحقوقها في قضية التقاعد والحصول على السكن الملائم

والتي يتم من خلالها تفريغ نشاطاتهم واستغلال طاقاتهم بدلا من التسكع في الشوارع أو استغلالهم من أية فئة ضالة تضر بمصالحهم ومصالح البلاد.

وأوضح بان من اهم المشاكل التي يواجهونها معاناتهم في إيجاد الوظائف المناسبة والسكن الملائم للعيش حيث يتوجب على الحكومة أن تقوم بالعمل على توفير إحتياجات هؤلاء من خلال تقليص إنتظار حصولهم على البيت الإسكاني وكذلك توفير المدارس والمعاهد والجامعات اللازمة لاستقبال الأعداد الكبيرة من خريجي الثانوية العامة.

واستنكر الجاسر الظلم الذي تعرضت له المرأة الكويتية طيلة السنوات الماضية وخصوصا عندما تم حرمانها من ممارسة حقوقها السياسية لمدة تجاوزت أكثر من 40 عاما مشيرا إلى ان الكثير من القوانين والأنظمة واللوائح ظلمتها مثل عدم مساواتها بالرجل عند التقدم لديوان الخدمة لطلب الوظيفة أو بالقرض الإسكاني في بنك التسليف والادخار.

وأكد بانه سيهتم بقضايا المرأة وحقوقها في قضية التقاعد والحصول على السكن الملائم وخصوصا للمتزوجة من غير كويتي.

عدم قبول ترشيحي لم يكن لأسباب متعلقة بقضايا جنائية

الخرينج: أحترم قرار شطبي.. والقضاء ملاذي للعودة إلى الانتخابات

أكد مرشح الدائرة الرابعة مبارك الخرينج أن قرار عدم قبول ترشيحه لم يكن لأسباب متعلقة بقضايا جنائية ولله الحمد مطمئنا أهالي الدائرة الرابعة بأن العودة لترشيح ستكون بإذن الله من خلال لجوئي الى قضائنا النزيه الذي كلي ثقة بأنه دائما ملاذ وملجأ وملاذ كل مظلوم مع احترامنا لقرارات اللجنه العليا للانتخابات وتقديرنا لشخوص اعضائها ومكانتهم الكبيرة لافتا الى ان قرارهم قد صادر حقي في الترشيح رغم عدم تقييد ضدي اي قضية جنائية واحدة تخل بالسمعة والأمانة مؤكدا ان القضاء سينصفه كما هو مشهود له بانه ملاذ آمن للجميع. وأضاف الخرينج أن تطبيق القانون والعمل في دولة المؤسسات هو مطلب الجميع وهذا ما نصبوا له ونهدف له لأن الجميع تحت مظلة القانون سواسية ومؤسسة القضاء هي الجهة التي يلجأ له الجميع وهي محل فخرا واعتزاز لكل من يعيش على هذه الارض موضحا ان الكويت ستكون كما تعرفها دولة قانون وليست دوله القوة والفوضى. واكد ان الكويت بحاجة في ظل الظروف الراهنة الى الإستقرار والاعتدال من أجل التنمية وانتشال البلد من كل الممارسات الفاسدة في مختلف مؤسسات الدولة والتي تتطلب فرض القانون بالعدل والمساواة من غير انتقائية.

مبارك الخرينج

الخلف: المرحلة المقبلة تتطلب رأب الصدع الوطني والحفاظ على الثوابت

أكد مرشح الدائرة الرابعة مؤيد الخلف أن المرحلة التي تمر بها الكويت في الوقت الحالي تتطلب تضافر جميع الجهود للحفاظ على ثوابتها الوطنية التي تمثل رمزا لوجودنا وكياننا الموحد، مشيرا إلى أن الأحداث التي مرت علينا في الآونة الأخيرة عززت الاصطفافات بشتى توجهاتها مما شكل تهديدا حقيقيا لوحدتنا وتماسك نسيجنا الوطني.

وقال الخلف في تصريح صحافي إن ما جرى في أعقاب حل مجلس 2009 الأول وانتخابات مجلس 2012 ومخرجاتها، ومن ثم عودة المجلس المنحل، ساهمت في احتقان الوضع وفرز المواقف وفق التوجهات الضيقة التي ضربت في وحدتنا الوطنية وعملت على تعميق الفجوة في المجتمع، من حيث التكتلات التي قامت على أساس فئوي ضيق، على الرغم من أن الجميع يقول إن الكويت هدفه ومبتغاه.

وانتقد الخلف كل ما شهدته الساحة من تحركات سياسية رافقتها حملات من التشكيك والتخوين التي ساهمت في تباعد المواقف والرؤى، ثم جاءت انتخابات المجلس الجديد وفق التعديل الذي جرى على النظام الانتخابي لتمثل قشة قصمت ظهر التوافق السياسي بين القوى الموجودة على الساحة، التي تحاول جر المجتمع والشارع إلى اجتداتها التي اثبتت الأحداث أنها اجتدات ضيقة ليس للوطن فيها مكان، ولاسيما مع بعض الجهات التي رأت أن النظام الجديد سيفقدها امتيازات نعمت بها خلال الفترة السابقة، ولا تريد أن تتخلى عنها حتى لو كانت لمصلحة الوطن.

ووجه الخلف هجومه على الحكومات والمجالس السابقة التي لم تعمل شيئا ملموسا للحفاظ على الوحدة الوطنية، وانشغلت بمعارك سياسية بأهداف محددة تخدم جهات معينة دون النظر إلى المصلحة العامة فغرقت الحكومة في بحر الاستجوابات التي حاولت جاهدة إنقاذ وزرائها منها ولو من خلال ترضيات وصفقات مع كتل وجهات برلمانية لتضمن عبور هذا الوزير أو ذاك من «عنق» الثقة ولا ضير عندها أن تتنازل عن بعض الملفات أو القضايا لكسب تأييد نواب للوزير.

مؤيد الخلف

بالمقابل رأى الخلف أن جل عمل مجالس الأمة خلال السنوات الخمس الماضية تركز محاربة الحكومة والترصد لها بغض النظر عما إذا كان هذا العمل يخدم البلاد أو يضرها فتسابق النواب في تقديم الاستجوابات، حتى رأينا في بعض المواقف تقديم ثلاثة استجوابات في يوم واحد، وبعضها تقدم لشخصية واحدة كما حدث لرئيس الوزراء السابق أو وزير المالية السابق ايضا، حتى أفرغ أولئك النواب العمل البرلماني من محتواه وحولوا قاعة عبدالله السالم إلى حلبة لتصفية الحسابات السياسية مع ما شهدته من مناظر مخلة بالعمل البرلماني من ضرب وتهجم والفاظ نابية.

وشدد الخلف على أن المطلوب في هذه المرحلة العمل على تعزيز الوحدة الوطنية التي تمثل دعامة وجود الكويت وقوتها، مشيرا إلى أن قانون تعزيز الوحدة الوطنية يمثل أول خطوة في هذا الاتجاه، يجب أن تتبعه خطوات مهمة على السياقين الحكومي والبرلماني، فتعملا لحكومة على تطبيق القانون بحزم ودون تهاون.

المعيوف: على الدولة تبني إصلاحات شاملة للتعليم وإبعاده عن التجاذبات السياسية

أكد مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف اهمية تبني رؤية جديدة لإدارة التعليم في البلاد تقوم على تفعيل الإصلاحات وإبعاد البيئة التعليمية عن التجاذبات السياسية وتعزيز مشاركة جمعية المعلمين في تطوير هذا القطاع الحيوي الذي يعد مدخل التنمية وبوابة التقدم والنهضة في كل المجالات.

وقال المعيوف في لقاء بمقره مع ابناء الدائرة ان عدم الاستقرار السياسي خلال سنوات التازيم اضر بالعملية التعليمية وحولها لبؤرة صراع وتناقس ومساومات بدلا من ان تكون صرحا للعلم والمعرفة وبناء الوطن.

واضاف أن تدني مستوى خريجي مراحل التعليم المختلفة لا يوازي ما يصرف على العملية التعليمية في ميزانية الدولة متسائلا «هل يعقل ان تكون ميزانية وزارة التربية للعام المالي 2013/2014 مليار دينار وهذا حال طلبتنا في جميع المراحل» يجب معالجة أوجه الخلل وفي المقدمة منها وقف إقحام السياسة في التعليم وجعل القرار التعليمي قرارا مستقلا.

عبدالله المعيوف

وذكر ان المعلم وهو محور العملية التعليمية بحاجة لمزيد من الاهتمام والتطوير والتدريب والأخذ برايه في تطوير المناهج والفصول الدراسية بدلا من إرهاقه بواجبات إدارية وروتين يومي لان شخصية المعلم تلعب دورا كبيرا في غرس القيم التربوية والأخلاقية.

وأوضح أن: المسالة لم تنته عند رفع رواتب المعلمين الذين عانوا لسنوات طويلة من عدم الإنصاف بل المطلوب تعزيز إمكانيات المعلم ليكون قدوة وتطوير مهاراته حتى يستطيع أن يفهم الطالب ويكون قريبا منه فكريا ونفسيا.

وطالب المعيوف بزيادة نسبة المعلمين المبتعثين للدراسة في الخارج سنويا للاستفادة من تجارب الآخرين والاستفادة أيضا من خبرات المعلمين المتقاعدين في تطوير التعليم التربوي.

وقال: إننا اليوم بامس الحاجة للاهتمام بالتعليم كاولوية «كل في مجاله.. للدرس والأسرة المجتمع».

وشدد المعيوف على أهمية إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة ودمجها مع المناهج ووسائل الشرح لاننا نتعامل مع جيل جديد لديه طموح مواكب للثورة المعلوماتية داعيا إلى الاهتمام بالتعليم التكنولوجي والكتاب الالكتروني.

وأكد مرشح الدائرة الثالثة أن استقبال سمو الأمير لمجموعة من الأساتذة والأكاديميين لهو دليل على الاهتمام الذي توليه الدولة للمعلم ورسالته في المجتمع فهم كما وصفهم سموه الصفوة والنخبة وعقول الأمة وقادة الرأي العام.

المهنا: مشروعاتنا متكدسة على الأوراق.. والواقع يحتاج إلى عمل

أكد مرشح الدائرة الثانية المهندس مناف محمد المهنا أن تكدس المشاريع على الورق أكثر من رؤيتها واقع معاش تعد سببا من أسباب ترشحه للانتخابات المقبلة.

وتساءل المهنا كم مشروع بني على الورق وكم جامعة وكم مستشفى وكم جسر وكم شارع وكم مدينة سكنية وكم قوانين اقتصادية وكم مشاريع إنمائية وكم خطة حكومية وكم مقترح بقانون وكم خطط إصلاحية وكم وكم؟ مضيفا «إننا لم نر شيئا ملموسا حتى الآن وما رأيناه مجرد تصريحات وحزم أوراق ومستندات عاشت حبيسة الأدراج بعد وصول من نادوا بها خلال حملاتهم الإنتخابية.

وواصل المهنا على سبيل المثال لا الحصر قانون مثل قانون B.O.T مسؤول عن الجمود العمراني والتنموي وتوقف التطور السريع المطلوب في البنى التحتية فضلا عن أنه ساعد على عزوف الشركات العالمية عن المشاركة في المشاريع، ولا ننسى أن الفساد الإداري أدى إلى إحباط المشاريع الطموحة التي تريد تحقيق الرغبة المعلنة لسمو الأمير بتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري دولي.

مناف المهنا

وقال المهنا: اننا مقبلون على عملية حقيقية للإصلاح في كافة القطاعات والمجالات، مؤكدا «لن اعمل بمفردي ولن أحلق بعيدا عن المجموعة إذا حالفني التوفيق»، مضيفا «ساعمل بروح المجموعة فاننا عنصر من حزمة وأرجو أن يكون لدى من يحالفهم الحظ والتوفيق في الوصول للمجلس أن يعملوا بهذه الروح وعلى هذا المنهج فقد آن الأوان أن نعمل بمفهوم مؤسساتي منهجي وطني بعيدا عن المفاهيم الضيقة التي سادت زمنا طويلا».

أكد أن احترام الدستور ركيزة الوصول إلى ما يخدم مصلحة الوطن والمواطن

الشطي : حصر النزاهة في 35 شخصاً.. تشويش على الناخب

■ المواطن وصل إلى أقصى درجات الملل واليأس جراء تكرار الأزمات

اعتبر مرشح الدائرة الاولى لواء متقاعد خالد عيسى الشطي ان محاولات حصر النزاهة والكفاءة في شخوص 35 من ابناء الشعب تشويش على الناخب، مؤكدا «ان هناك كثيرين من الشرفاء من أهل الكويت، رافضا مبدأ التشكيك والتخوين، بأن تركيبة المجلس القادم ستكون اداة طيعة بيد الحكومة».

واضاف الشطي خلال افتتاح مقره الانتخابي مساء أول من أمس بندوة جاءت تحت عنوان «ما الحل ؟» لقد وصلنا الى درجة خطيرة من التصعيد حيث بات معه أمن الوطن مهددا واستقراره أصبح مطلبا ملحا كما ان معاناة المواطن واحباطه بلغت اقصى درجات الحدود مؤكدا على أهمية رفع المعاناة عن المواطن واصلاح الترهل والفساد الاداري واطلاق عجلة التنمية.

وأوضح الشطي «ان كل تلك القضايا التي يعاني منها المواطن تستلزم جهد وتعاون بناء بين السلطتين كما نصت المادة 50 من الدستور مؤكدا ان السلطتين هما بمثابة جناحين لطائر واحد معتبرا ان عدم تعاون السلطتين في المرحلة المقبلة وبقاء الحال على ما هو عليه سيكون معه من الصعوبة صد الخطر الذي يتهدد مستقبلنا ومستقبل الاجيال القادمة.

وبين الشطي ان الاستجوابات حق للنائب و امر طبيعي منحه اياه الدستور، ويمثل رقابة حقيقية، على الوزراء وان بعضها كانت مستحقة ولكن كثير من الحالات تم التعسف في استخدام تلك الاداة الدستورية و بشكل خاطئ دون وجود اسباب حقيقية تستدعي ذلك، إما من أجل ابتزاز سياسي او لاجل تكسبات انتخابية لافتا الى ان المواطن الكويتي عانى خلال الفترة الماضية نتيجة تمسكنا بالمساءلة السياسية وترك المساءلة القانونية.

واوضح « إن التنمية الشاملة لا يمكنها أن تتحقق دون استقرار الحالة السياسية للبلاد، حيث ان التوترات والصراعات المستمرة بين السلطتين عطلت وبشكل واضح مصالح البلاد مبينا ان الكويت تمر بمرحلة مختلفة عن كل المراحل السابقة و انه جاء الوقت للعمل من أجل كويت جديدة مختلفة عن السابق لترجع الكويت درة الخليج.

وتابع الشطي « ان المواطن وصل الى درجة كبيرة من الملل و الاحباط جراء تكرار المشاكل والازمات دون وجود اسباب او مبررات حقيقة لها مستغربا تكرار الحديث عن الازمات والمشاكل التي يعاني منها المواطن دون تقديم حلول معتبرا ان الثقافة السائدة في المجتمع الكويتي خلال الفترة الماضية هي ثقافة القاء اللوم حيث كل منا يلقي اللوم على الثاني ويطرح المشاكل دون تقديم حلول متسائلا الى متى سيتسمر هذا الوضع وتتكرر الازمات ؟ والى متى سنسمر في انتقاد الحكومة دون تقديم حلول ؟ والى متى سيستمر البعض خبراء في الانتقاد واللوم دون تقديم افكار ورؤى وحلول تحد من معاناة المواطن وتتلمس حاجاته».

وبين الشطي «ان نائب مجلس الامة يفترض فيه ان يمثل قيم واخلاق المجتمع بالاضافة الى التمثيل الساسي غير ان بعضا

جانب من الحضور (تصوير: محمود عبيد)

المرشح خالد الشطي متحدثا

■ كل القضايا التي يعاني منها المواطن تستلزم جهداً وتعاوناً بناء بين السلطتين

ممن يصلون للمجلس همهم تحقيق مصالح شخصية، أو تحقيق مصالح تياراتهم وانهم في سبيل تحقيق ذلك منهم من داس في بطن الدستور» معتبرا «ان احترام الدستور ومبادئه وتطبيق القوانين وطاعة ولي الأمر هي الركائز والطريق الأسلم للوصول الى ما يخدم مصلحة الوطن والمواطن».

ولفت الشطي الى « ان الكويت تتمتع بدستور يكفل الحريات كافة وهو الافضل على مستوى المنطقة المحيطة مبينا ان المشكلة ليست في التشريعات أو القوانين ولكن في تفعيل هذه القوانين والعمل بها موضحا ان كثير من التشريعات والقوانين لم تطبق أو تجرب حتى يتسنى لنا الحكم عليها».

واشار الى تردي الخدمات على صعيد اكثر من مجال سواءا فيما يخص الخدمات الصحية أو التعليمية أو البنية التحتية معتبرا « ان المجلس المقبل بما سيضمه من وجوه جديدة تقع على عاتقه مسؤولية كبيرة في تغيير الافكار وتقديم رؤى عملية قادرة على النهوض بكافة مرافق الدولة مبينا ان الازمة التي نعيشها الكويت على مستوى تدني الخدمات الصحية، ليس بسبب عجز في الميزانيات المخصصة لتلك الخدمات وانما في سوء التخطيط والادارة».

وأوضح الشطي في نهاية حديثه « انه يخوض الانتخابات مستقلا انطلاقا من رغبة صادقة في المساهمة في تحقيق تطلعات المواطنين من خلال العمل على محاربة الفساد المنتشر بشكل كبير ومن خلال العمل على إقرار التشريعات اللازمة التي تسهم في وأد هذا الفساد.